العدد 140 - 12 نوفمبر 2021

السودان.. يسقط حكم العسكر



الاشتراكي
نشرة غير دورية تصدرها حركة الاشتراكيين الثوريين

السودان.. يسقط حكم العسكر



مرة أخرى تثبت جماهير الشعب السوداني قدرتهم على الصمود في وجه العسكر بل وتنظيم صفوفهم بموجة واسعة من الإضرابات والمظاهرات لصد انقلاب برهان وحميدتي. أضرب مئات الآلاف من العمال والمهنيين في كافة القطاعات من النفط والموانئ إلى الأطباء والمدرسين، ومن العاملين بمطار الخرطوم إلى عمال وموظفي البنوك الرئيسية، إلخ.

هذه الموجة الجديدة من الثورة السودانية تواجه آلة قتل عسكرية ستستخدم كل السبل الدموية للحفاظ على السلطة. ففي واقع الأمر لم يمس اتفاق الوثيقة الدستورية، الذي وقع في صيف 2019 ودشن ما سمي بالمرحلة الانتقالية، لم يمس سلطة قادة الجيش وشبكة المصالح الطبقية التي يحميها. ذلك التحالف الطبقي الذي يضم جنرالات يتحكمون في مزارع شاسعة ومناجم تدر المليارات من الدولارات (حميدتي أهم مالك لمناجم الذهب في السودان)، ورأس المال الخليجي (خاصة السعودي والإماراتي) إلى جانب البرجوازية السودانية التقليدية.

بل أن الفترة الانتقالية عززت من تلك المصالح بسياسات ليبرالية جديدة تقشفية لم ينجم عنها سوى الجوع والفقر لغالبية الشعب السوداني وظل كبار الجنرالات المسئولين عن المذابح في كافة أقاليم السودان بعيدين كل البعد عن المحاسبة أو المحاكمة على جرائمهم (حتى البشير لم يحاكم حتى الآن إلا بتهم الفساد المالي).

وعلى المستوى الإقليمي أصبحت الدولة السودانية وأجهزتها الأمنية خادمة لمصالح مربع الثورة المضادة (مصر وإسرائيل والسعودية والإمارات)، من اتفاق سلام مع إسرائيل إلى تصدير الجنود السودانيين كمرتزقة في خدمة حروب وتدخلات تلك الدول، إلى التعاون الامني المخابراتي والعسكري مع نظام السيسي في مصر.

لنتذكر أن الحراك الذي أسقط البشير كان حراكًا جماهيريًا واسع النطاق شمل المظاهرات والإضرابات في كافة أقاليم السودان. وقد تبلورت مطالب ذلك الحراك حول ثلاث محاور أساسية. المحور الأول كان اقتصاديًا في مواجهة ارتفاع الأسعار والسياسات التقشفية الليبرالية الجديدة لنظام البشير وانتشار البطالة والجوع.

أما المحور الثاني فكان ضد الاستبداد العسكري الإسلامي في السودان. ثلاثون عامًا من الديكتاتورية العسكرية بواجهة أيديولوجية وسياسية إسلامية، لم تكن في حقيقتها سوى آلة ضخمة للقتل والاغتصاب والحرق والاعتقال باسم الدين ولمصلحة كبار العسكر وحلفائهم. شكّل محور إنهاء الديكتاتورية العسكرية وتحقيق الديمقراطية ركيزة أساسية في الحراك الجماهيري خاصة من قبل تجمعات المهنيين وطلاب الجامعات السودانية.

المحور الثالث للثورة كان انتفاضة القطاعات المهمشة من الشعب السوداني -إثنيًا وثقافيًا ودينيًا وجغرافيًا. فالثروة والسلطة في السودان تتركزان في المنطقة الشمالية وينعكس ذلك في تركز الخدمات التعليمية والصحية والاستثمارات الاقتصادية وشبكات الكهرباء والمواصلات. وينعكس أيضًا في محاولة عنصرية للسلطة العسكرية في الخرطوم لفرض الهيمنة الثقافية والدينية واللغوية على جميع قطاعات الشعب السوداني باستخدام كافة السبل، من التطهير العرقي إلى فرض الشريعة الإسلامية بقوة السلاح. ثورة المهمشين في دارفور والنيل الأزرق وكردفان وجبال النوبة وشرق السودان والجنوبيين الذين مازالوا يعيشون في الشمال هي مكون رئيسي من مكونات الثورة السودانية.

وكما رأينا خلال العامين الماضيين، لم يحدث في ظل سلطة المجلس الانتقالي سوى التراجع تلو التراجع في كافة تلك المحاور.

لماذا حدث كل ذلك رغم النضال الجماهيري الذي لم يتوقف؟ تكمن الإجابة في طبيعة أحزاب المعارضة السودانية التقليدية التي صدرت نفسها لقيادة الثورة ولتمثيل الجماهير في المفاوضات مع العسكر. قيادات تلك الأحزاب هم جزء لا يتجزأ من نفس شبكة المصالح الطبقية التي يدافع عنها العسكر بشراسة. تلك القيادات لا تريد انتصارًا لثورة جماهيرية تطيح بالطبقة الحاكمة في السودان. هؤلاء يريدون فقط استخدام الضغط الجماهيري كورقة تفاوض مع العسكر. وحتى اليسار السوداني ممثلًا في الحزب الشيوعي ظل دائمًا متذيلًا للأحزاب البرجوازية "المدنية" وغير قادر على أن يلعب دورًا ثوريًا كمنبر مستقل للجماهير المنتفضة يمكنها من الاطاحة بشبكة المصالح الطبقية التي تخنق الشعب السوداني منذ عقود.

تحتاج الجماهير السودانية إلى قوى ثورية مستقلة عن الأحزاب التقليدية وقادرة على إدارة المعركة حتى تحقيق انتصار حقيقي وليس شكليًا كما حدث في الجولة الأولى من خلال اتفاق الوثيقة الدستورية، انتصار يليق ببسالة وشجاعة الجماهير السودانية المنتفضة.

النصر للثورة السودانية

كل السلطة والثروة للشعب السوداني

الاشتراكيون الثوريون

صوت التيار الاشتراكي الثوري في مصر

أسس الاشتراكية التي نتبناها

النظام الرأسمالي مبني على الاستغلال ثروة الرأسماليين مصدرها عرق العمال، والفقر مصدره سيطرة النظام القائم على أولوية الأرباح على البشر.

إصلاح الرأسمالية مستحيل

الليبرالية الجديدة قضت على إمكانية الإصلاح الجزئي، والرأسمالية المعاصرة المأزومة لا تقدم إصلاحات بل ترفع معدلات النهب.

الثورة الجماهيرية ضرورية

التغيير المنشود لا يمكن أن يتم بيد أقلية، بل بالنضال الجماهيري الجماعي الديمقراطي.

الطبقة العاملة هي الطبقة القائدة

الطبقة الوحيدة القادرة على قيادة المظلومين إلى النصر هي الطبقة العاملة، التي تضم كل العاملين بأجر الخاضعين لاستغلال وسلطة رأس المال.

الدولة العمالية هي الهدف

الدولة التي نرتضيها دولة لا يحكمها الرأسماليون أو ممثلوهم، وإنما دولة يقرر فيها الكادحون، من خلال مجالسهم القاعدية المنتخبة، مصيرهم ومستقبلهم.

الثورة تحرر كل المضطهدين

الثورة العمالية تحرير شامل من الاضطهاد القومي والعرقي والديني والجنسي.

لا توجد اشتراكية في بلد واحد

النظام الرأسمالي سلسلة واحدة لابد من تحطيمها كلها، والأممية الثورية هي الرد على مخططات مجالس إدارة العالم في قمة الثمانية ومنظمة التجارة العالمية.

الحزب العمالي ضروري

تحتاج المعركة ضد الظلم إلى توحيد الطبقة العاملة في حزب ثوري يقودها إلى النصر.

بيان حركة قدام اليسارية الثورية السودانية:

ما بعد مليونية 30 أكتوبر: سلطتنا لا سلطتهم.. إما نحن وإما هم!

ما بعد مليونية 30 أكتوبر: سلطتنا لا سلطتهم.. إما نحن وإما هم!

الجزء الأول: دروس السلطة المزدوجة

آن أوان طرح الأسئلة المؤجلة في طبيعة ثورتنا: إن السؤال الأساسي لكل ثورة هو سؤال سلطة الدولة، إن ما ميز الثورة السودانية عن دونها من الثورات المجاورة هو انتاجها لأشكال المشاركة الشعبية المستمرة، ولا مشاركة واعية في الثورة دون فهم هذه الديناميكية.

ما هي أشكال هذه المشاركة الشعبية؟ بجانب صعود كيانات الحرية والتغيير ، سواءً أصحاب البدل منها او أصحاب التاتشرات، صعدت أشكال أخرى للتنظيم. لا تزال ناشئة ، ولكن لا شك من وجودها الفعلي وتناميها المضطرد وتأثيرها العالي في الواقع الحالي.

ما هو تشكيل هذه التنظيمات الجديدة؟

هي مكونة من الشرائح ذات القدح الأعلى في إنجاح الثورة، من فئات عمرية ومهنية ذات الضرر الأكبر من استمرار النظام وذات المصلحة الفعلية في التغيير الجذري.

ما هي الطبيعة السياسية لهذه ا لتنظيما ت ؟

هي تنظيمات ثورية بالأساس وتعتمد على المبادرة العامة للجماهير المحلية والعمال من أسفل لأعلى، لا على قانون مشرع من جهاز الدولة المركزي.

ما هو وضع السلطة المزدوجة أثناء شراكة الدم المقبورة؟

بعد أن تحالفت الجماهير مع صغار الضباط والجنود لإسقاط نظام البشير، انقلبت اللجنة الأمنية للبشير خوفا من إنقسام أفقي في الجيش وبالتالي في عصب جهاز الدولة لا إنحيازًا للثورة. هرع الانتهازيون المتصدرون للثورة لاقتسام السلطة مع اللجنة الأمنية وأهدوا كبار الضباط شرعية لا يستحقونها.

تشكلت سلطة حاكمة برجوازية وفقا لوثيقة دستورية ولدت ميتة، واستمرت في نفس ذات السياسات الاقتصادية والاجتماعية لجهاز الدولة السوداني منذ نظام مايو. تنازل حمدوك والانتهازيون عن اللجنة الاقتصادية والسلام والعلاقات الإقليمية لكبار الضباط وللفريق خالي كلية حربية: حميدتي، غض الطرف عن الثروة المتراكمة بيد العسكر وروّج لشراكة متناغمة تعشش في مخيلتهم هم فقط. لم تكتسب الجماهير إلا كثيرًا من التردد و مناخ نسبي للحريات العامة استغلته السلطة الشعبية بقدرة كامنة -رغم تأخرها- للتنظيم الفئوي والنقابي والمحلي.

هرعت سلطة شراكة الدم للمحاور الإقليمية تتبغي ودها، وسارعت لمنظمات التمويل الدولية حتى تفرض سياساتها التقشفية، وبدلا من أن يكافئ ''المجتمع الدولي'' الشعب السوداني على إسقاط البشير، مارس الابتزاز والمساومة: التطبيع والتعويضات مقابل رفع العقوبات، إجراءات التقشف القاسية مقابل إلغاء الديون. صار كامل الاقتصاد يدار من مؤتمرات شاتام هاوس ونادي أصدقاء باريس، سياسات أدت لإفقار الناس. على الجانب الإقليمي ترقبت دول مصر والسعودية والامارات أي فرصة لدعم الثورة المضادة في ظل حالة الانهيار الاقتصادي.

بعد اتفاق جوبا تجمع بيض الانتهازيين الفاسد في سلة واحدة، وإرتضوا أن يكون نصيبهم في السلطة أن يديروا بيروقراطية جهاز الدولة المتبرجزة، بينما احتكر العسكر والرأسماليون كل السلطة السياسية والاقتصادية، بل وسارعوا لخلق شرعية دولية لهم بتصدرهم لملف التطبيع وشرعية محلية بحرب من إتجاه واحد في الفشقة.

على الجانب الآخر تشكلت نوى سلطة محلية تتميز بصفات هي:

مبعث هذه السلطة هو من القواعد الجماهيرية لا من قانون يكتبه ترزي القوانين الجديد نصر الدين وتجيزه سلطة التسوية خلف الأبواب المغلقة في ''اجتماعها المشترك''. نقابات تتشكل ولا تنتظر قانون نقابات متحنط في أدراج وزارة العدل. سلطة لجان مقاومة تدير محلياتها ولا تخضع لعنف جهاز الدولة السوداني وتقاومه. وأما ميزتها الأهم فإن هذه السلطة تستبدل بيروقراطية الدولية المتبرجزة بحكم مباشر على مواردها المحلية، وتستخدمها الدولة كوكلاء بلا أجر كما فعل مدني عباس بتوكيل لجان المقاومة مهمة إدارة الخبز.

ما هي أهداف انقلاب البرهان في 25 أكتوبر؟

صارت المعادلة صفرية بعد 25 أكتوبر وأوضح البرهان أن من يريد أن يكون في طبقة الحكم عليه أن يتماهى معه. أن قوى الثورة المضادة في السودان جمعت قواها وبان لها قائد، يريد فرض وحدة الفكر والإرادة على هذه القوى في حلف اقليمي، هدفه تصفية الانقسامات في طبقة الحكم. لقد اعتقل البرهان معارضيه في طبقة الحكم أولا ثم ذاع بيانه، حتى أنه لم يطبق أي من متطلبات الانقلاب الكلاسيكية احتلال الإذاعة والتلفزيون والمطار، إلخ! ذلك حدث لاحقًا وفي حالة واحدة فقط:رفض لانقلابه. لقد نفذت الثورة المضادة ما كانت تربو إليه في 3 يونيو وما بعده: إعادة توحيد جهاز الدولة بعد انقسامه وتفككه بفعل ثورة ديسمبر.

إن الثورة المضادة حاليا هي في أقصى درجات وحدة الارادة منذ 6 أبريل، تتحدث بصوت واحد، صوته هو فقط وهو يقول إما مع انقلابي وإما في المعتقلات، مما يحتم أن المواجهة في الموجة الثورية القادمة هي بين طرفي السلطة المزدوجة.

ما هي الشروط الحدية للمواجهة القادمة؟

لكي تكون #تسقط_تالت ناجحة، يجب ألا يعتمد الثوريين على أي قوة سياسية تسعى نحو نوع من أي التفاوض، الحوار أو المساومة مع جهاز الدولة الذي يقوده العسكر الانقلابيون ، بل يجب أن تعتمد على الطبقة الثورية فقط. الطبقة الممثلة في لجان المقاومة والتكوينات الفئوية والمهنية الثورية التي انتفضت في ستة أبريل و30 يونيو ومليونية 30 أكتوبر، هذه أول شرط. أن يعتمد الثوريين طريق الكفاح طويل الأمد عبر تطوير التنظيم للجان المقاومة واللجان المحلية في الريف السوداني المنتج، هذا هو الشرط الثاني. ثالثا يجب أن تعتمد الثورة على نقطة التحول التي حدثت عبر أكتوبر. إن انقلاب 25 أكتوبر وضع الثورة المضادة في وضع هجومي تمثل ذورة الثورة المضادة، بينما الموجة الثورية في مليونية 30 أكتوبر في أوج قمتها. تلك شروط ثلاثة!

يسأل سائل:ألم تكن الموجة الثورية في أوجها في 30 يونيو؟

في 30 يونيو ، كان من الممكن القول -دون إنتهاك الحقيقة-أن الواجب كان هو الاستيلاء على السلطة، لأن جهاز الدولة كان مازال منقسم أفقيا ولأن شركاء الدم كانوا سيتهموننا على أي حال بالفوضى ويعاملوننا بعنف إن رفضنا سياساتهم وهو ما حدث بالفعل خلال عامي شراكة الدم. لم يحدث ذلك لأن الشروط الموضوعية لانتصار الثورة لم تكن موجودة.

وما هي هذه الشروط الموضوعية؟

1) إن القرار الثوري كان في يد القوى السياسية الإنتهازية والانقلابيون في تجمع المهنيين السودانيين لا في يدنا نحن. الآن إنقلبت الآية وصارت الأجسام الثورية هي من تحدد كل حراك ثوري بفضل تطور التنشئة الاجتماعية السياسية لدى الثوريين.

2) لم تكن القوى المنتجة في الريف تمتلك وعيا ثوريا حرجا وقتها. وبعد عامين من مناخ نسبي بالحريات، وحراك عمالي ثوري، وإجراءات تقشف قاسية انتزعت سيادتنا الاقتصادية و دفع ثمنها الفقراء وصغار الملاك بالريف. شهدنا تنظيمًا ناشئًا مناهضًا لاستغلال جهاز الدولة لفائض إنتاجهم. شهدنا إضرابات قوى محلية في مناطق التعدين في تلودي وكلوقي وابو حمد وغيرها. إضرابات عمالية في الميناء وسكر كنانة وعسلاية ومياه ولاية الخرطوم وعمال المنطقة الصناعية والري المصري، حراكات عمالية انتزعت جزءًا من حقوقها لحظيا. الآن صارت القوى المنتجة في الريف هي محرك الثورة والمهدد لجهاز الدولي البرجوازي.

3) كنا نخشى الانقسام، وثقنا في رمادية الوسطاء والانتهازيون، مروجي الشراكة كأنيس حجار حتى صار عضوًا في مجلس إدارة بنك السودان. وحتى حمدوك نفسه كان رماديا مؤمنًا بـ''الشراكة المتناغمة'' وتنازل عن السلطة الممنوحة له من الشارع لصالح كبار الضباط حتى زجوا به في الإقامة الجبرية. الآن يتحسس حجار و''شلة'' شاتام هاوس طريقا جديدا للحوار وللتفاوض ترفضه الجماهير وهدفه الحقيقي ''إستقرار السوق'' وحتى حمدوك تخلى عن رماديته بعد اعتقاله!

الديسمبريون صاروا لا يخشون الانقسام!

الآن الصورة مختلفة تماما، والثورة مختلفة تماما. لأن الانقلاب على شراكة الدم أثبت حقيقة أن السلطة لا تقتسم. نحن أكبر حزب! فقراء المدن والريف،طليعة لجان المقاومة، التكوينات النقابية والفئوية واللجان المحلية وغالبية الجماهير!

انتصار الثورة في أيدينا، وجميع الشروط الموضوعية لثورة ناجحة رغم تعقيدات المتغيرات الطبقية والاقليمية. يجب علينا أولًا تكييف تكتيكاتنا السياسية. وثانيا يجب علينا إقصاء الانتهازيين تماما من أي محاولة لتصدر الثورة. أن الثورة أمام معركة طويلة، لنجمع قوانا ولنتوحد الآن عبر التنظيم!

العدالة! الرعاية الصحية! السكن! التعليم! الخبز!

التنظيم سلاحنا الأقوى

ملايين للسجون.. لكن مفيش للمستشفيات والمدارس

بقلم: ممتاز يحيى

يستعد النظام خلال الأسابيع القادمة لافتتاح أكبر مجمع للسجون في مصر بمنطقة وادي النطرون الصحراوية ضمن 8 مجمعات سجون مركزية جديدة أعلن السيسي عن افتتاحها قريبًا.

ويعتبر المجمع أكبر سجن اتبنى في تاريخ مصر تبلغ مساحته 515 فدان تقريبًا، يعني ضعف مساحة سجن طرة مرة ونصف المرة، وبسعة 34 ألف سجين على الأقل، حسب منصة نحن نسجل.

السجن اللي بدأت أعمال الإنشاء فيه نوفمبر 2020 -قبل سنة تقريبًا من الإعلان عنه- من مجمع ضخم للمحاكم والنيابات ومباني تابع لجهاز الأمن الوطني، بشكل يجعل المحتجز لا يغادر أسوار السجن ابدًا، حتى لحضور جلسات النيابة أو المحكمة. صور الأقمار الصناعية أظهرت أن السجن يحتوى أيضًا على 4 قطاعات يحتوي كل منهم 4 مباني شبيهة بسجن العقرب شديد الحراسة سيئ السمعة، اللي وصفه مأمور السجن السابق في أحد البرامج التلفزيونية أن ”السجن متصمم على أن يدخله ميرجعش منه تاني، يبقى ميت“.



علاوة على كده، مجمع السجون الجديد هيضاعف معاناة الآلاف من أهالي المعتقلين بسبب بعد مسافة السجن الذي يبعد قرابة الـ100 كيلو من القاهرة، وبالتالي هتزيد تكلفة ومجهود الزيارات الخاصة بالمساجين.

عدد السجون اللي اتبنت بعد ثورة يناير 35 سجن، بالإضافة إلى 43 سجن من قبل الثورة، و8 سجون جديدة يتم إنشاؤها الآن، ليصل عددهم إلى 86 سجن رسمي ما بين سجون مركزية وسجون عمومية وليمانات.

ده طبعًا بجانب مقار الاحتجاز داخل أقسام ومراكز الشرطة وعشرات مقار الاحتجاز التابعة للأمن الوطني ومعسكرات الجيش والأمن المركزي.

التوسع الكبير جدًا في بناء السجون وأماكن الاحتجاز وزيادة عددها على الأقل بنسبة 50% خلال الـ10 سنوات الماضية، بيجي بالتزامن مع انخفاض عدد المستشفيات الحكومية بنسبة 40.7% من عام 2005 إلى 2018 وانخفاض عدد الأسرَّة في المستشفيات الحكومية بنسبة 12.2% منذ 2011 إلى 2018. أما عن التعليم، عدد المدارس الحكومية زاد من سنة 2016 بنسبة 6.7% فقط خلال 5 سنوات، رغم زيادة عدد الطلاب بالمدارس الحكومية بنسبة 17.7%، ليسبب المزيد من تكدس الطلاب داخل الفصول، ليعلن النائب هشام سعيد الجاهل يوم 25 سبتمبر الماضي، موافقة وزير التربية والتعليم برفع كثافة الفصول الدراسية لـ60 طالب، لاستيعاب أكبر قدر من الطلاب.

بناء نص سجون مصر على الأقل خلال العهد الحالي، يشكل رسالة صريحة من النظام إن أي محاولة ليست للمعارضة فقط ولكن لفضح الفساد أو التحدث عكس توجه الدولة أو عدم تنفيذ الأوامر سيكون مكان صاحبها خلف جدران السجن. بجانب توضيح أولويات النظام، فذكر السيسي أكتر من مرة إننا ”فقرا أوي“ لتبرير عدم إنفاق الدولة الحصص الدستورية من الموازنة العامة على الصحة والتعليم، وعدم إنفاقها على تطوير السكة الحديد، بالإضافة لرفع الدعم عن البنزين والكهرباء والتمهيد لرفع الدعم عن العيش، بيتناقض مع إنفاق مئات الملايين على الطائرات والمباني والقصور الفارهة وعلى السجون لمعاقبة الشعب على معارضته للقرارات.

إزالات ألماظة.. الترهيب وجس النبض

سكان شارع حسين كامل في ألماظة عايشين لمدة سنة تقريبًا في حالة من الغموض وعدم الوضوح. موظفو المحافظة حصروا سكان الصف الأول من العمارات اللي على الشارع، بناء على توجيهات بالترتيب لإزالة الصف، لتوسعة الشارع، في شارع بيربط العاصمة الإدارية بمناطق القاهرة. غرض التوسعة تسهيل حركة المرور رغم إن سرعة المرور في الشارع سريعة بالفعل.

الإزالات لمباني وضعها قانوني ومستقر ومشابهة لإزالات تمت لتوسعة الشوارع مؤخرًا، سواء في شارع ترسا أو حول الطريق الدائري. لكن في الحالات السابقة تمت الإزالة بعد إصدار قرار نزع الملكية والإعلان عن قيمة التعويضات، اللي كان كتير من السكان شايفينها مجحفة، لكن مش في أيديهم كتير. الطعن على التعويض مبيوقفش الهدم، والساكن بيلاقي نفسه بدون سكن لو ماقبلش بالتعويض.

المختلف في حالة ألماظة عن الإزالات السابقة لتوسعة الشارع، إنه لغاية النهاردة ماطلعش قرار رسمي بنزع ملكية العقارات للمنفعة العامة. الأسلوب المتبع هناك هو إرسال لجان الحصر، ووجود موظفي المحافظة للتفاوض مع السكان بعد استلام عقودهم. التعامل لغاية دلوقتي بيتم ببطء وعن طريق استغلال قلق السكان، في إنهم يرضوا ويبادروا بالمتاح من خيارات التعويض، خاصة مع تعديلات قانون نزع الملكية الجديدة اللي بتسرع من تنفيذ القرارات.

المختلف كمان في حالة ألماظة عن بقية توسعات الشوارع في مصر الجديدة، إنها سابقة في إزالة المباني. التوسعات السابقة شملت إزالة الأشجار والجزر الوسطى للطرق واللي كان من نتايجها إنها زودت وفيات الطرق بشكل كبير وصعَّبت المشي في الشوارع وقللت من مستوى الحياة في الشوارع وصورتها البصرية. الأسلوب المختلف جايز يكون لجس النبض في الإزالات في الحي، أو لتفادي صدام أو تنظيم من السكان، خاصةً إن الإزالات السابقة في مصر الجديدة كان عليها تحفظ كبير.

لكن على أي حال نفس مشاكل الإزالات مكررة زي الحالات السابقة: تشكك السكان في جدوى التوسعة، ومشكلتهم في ترك أماكن معيشتهم وعملهم، وعدم كفاية التعويض المطروح ليهم للتعافي من الأضرار المادية والاجتماعية والنفسية الناتجة من تهجيرهم. ومنفعة النظام هي هي، أولها ربط الاستثمارات الضخمة في الصحرا بقلب المدينة وجعل العبور من خلالها أسهل على المدى القصير، لغاية ما تتزحم تاني وتتوسع تاني، وتانيها أعمال مقاولات لشركات الجيش والشركات المتعاونة معاها، وتالتها تقليل مستوى المعيشة في قلب المدينة، لحركة اللي يقدر من السكان للمناطق الجديدة.

ومن المتكرر في خطابات الدولة تفريق المتضررين من عمليات الإزالة، من ناحية بوضع وصم العشوائيات أو الحاجة للتطوير، ولكن أساسي لفهم التحركات اللي بتتم في المناطق المختلفة، معرفة الدوافع المشتركة ليها، وأنه الضرر اللي بيتم عالسكان غير مبرر بأي وصوم.

نزع الملكية أداة مهمة لتوزيع النفع وتفادي استغلال الملكية الخاصة، بس دي مش دولة بتمثل العامة وتتصرف في ملكيتهم. ليه تكون استثمارات العاصمة الإدارية والمرور ليها منفعة عامة، ليه استثمارات الوراق وتهجير أهلها منفعة عامة، وحتى أراضي الصحرا، الملكية العامة للناس، ليه حرقها في نمط إنتاج وتسليع العقارات غير المستدام لا اقتصاديًا ولا بيئيًا، يعتبر منفعة عامة؟

الرأسمالية في شكلها النيوليبرالي رسخت اعتماد الدول على استثمار وتسليع العقارات، بدلًا من كونها أماكن للسكن والعمل والحياة للبشر، بقت أماكن للمضاربة وتراكم رأس المال وبناء الخرسانة. وفي حالة مصر، العنف والإجحاف في حق المتضررين، بالشكل الواسع اللي بيتم، بيسهل عملية التراكم والاستثمار دي.

تلاميذ يفترشون الأرض لعدم وجود مقاعد دراسية.. فين المشكلة؟

بقلم: ممتاز يحيى

انتشرت خلال الأيام الأولى من العام الدراسي صورة لطلاب أحد الفصول بمدرسة المثلث الابتدائية بالخانكة في القليوبية، يفترشون الأرض بسبب عدم وجود مقاعد دراسية. الصورة أثارت حالة من الغضب، خصوصًا أن وضع المنظومة التعليمية تعدى نقص المدرسين أو الفصول المكدسة بالعشرات وجلوس 4 طلاب على مقعد واحد إلى وضع لم تعد فيه المقاعد نفسها موجودة أصلًا. قامت مديرية التعليم بالقليوبية بعزل مدير المدرسة وأحالته للتحقيق.

عقب الواقعة دي، ظهر وزير التربية والتعليم طارق شوقي على قناة المحور ليعلن استياءه من السوشيال ميديا ومجموعات اهالي الطلاب على منصات التواصل، ليحمل عليهم تصدير صورة سيئة عن المنظومة التعليمية، قائلًا: "هناك حملات ممنهجة ضد الوزارة ... السوشيال ميديا أصبحت مكان ملوث ومؤذي ويستخدم بشكل خاطئ ... مفيش فصل في مصر الأمهات مش عاملة ليه جروب، وهذه الجروبات سترهق المؤسسات التعليمية ... السوشيال ميديا تصدِّر رأي عام من حدث أو قصة دون أرقام". وعشان كده هنعرض "الأرقام" اللي الوزير بينتقد عدم عرضها.

حسب بيانات الموازنة العامة اللي تم التصديق عليها، فالإنفاق على التعليم من الموازنة العامة انخفض بنسبة 45.37% منذ عام 2014/2015 حتى الآن. الدستور المصري بيلزم الحكومة المصرية على إنفاق 6% من الناتج القومي على التعليم الأساسي والجامعي، ولكن الحكومة ملتزمتش بالنسبة الدستورية دي حتى الآن. ده كمان كل سنة النسبة بتنخفض لتصل النسبة إلي 2.42% في موازنة 2021/2022 بعد ما كانت 4.43% في موازنة 2014/2015. وللمفارقة، إن لما المبادرة المصرية للحقوق الشخصية رفعت دعوى قضائية لإلزام الحكومة برفع قيمة الإنفاق على التعليم لتصل إلى النسبة الدستورية في فبراير 2021، محامي الحكومة دفع بانتفاء سلطة القضاء في المسألة، وبنفي وجود مصلحة لرافع الدعوى!!

بجانب انخفاض نسبة الإنفاق، أغلب الإنفاق ده (حوالي 80% منه) بيروح لفاتورة الأجور الكبيرة في وزارة التربية والتعليم، واللي رغم انخفاض أجور المعلمين في مصر، إلا أنها فاتورة كبيرة، وده بسبب إن 61% من إجمالي الـ 1.3 مليون اللي شغالين في الوزارة هما معلمين بس، يعني تقريبًا 40% من اللي شغالين في الوزارة هما إداريين مش معلمين.

تخفيض نسبة التعليم في الموازنة تسبب في زيادة التكدس في الفصول، نتيجة إن زيادة عدد المدارس الحكومية أقل بكتير من عدد الطلاب. عدد المدارس الحكومية زاد من سنة 2016 بنسبة 6.7% فقط خلال 5 سنوات، رغم زيادة عدد الطلاب بالمدارس الحكومية بنسبة 17.7%، ليزيد متوسط عدد الطلاب في الفصول في مصر من 44 طالب في كل فصل في 2017 إلى 49 طالب في 2021.

بعض المحافظات بتشهد ارتفاع شديد لكثافة الطلاب في الفصول. محافظة الجيزة مثلًا سجلت متوسط 63 طالب في الفصل، يعني أعلى من الهند (24 طالب) والصين (27 طالب) اللي فيهم ثلث سكان العالم تقريبًا. وحسب تقرير نشره موقع المنصة، أكد مدير إحدى الإدارات التعليمية بمحافظة الجيزة إن كثافة الفصول تصل إلى 120 طالب في الفصل الواحد، رغم تطبيق نظام الفترتين الصباحية والمسائية، وطالب الوزارة أن يُتاح ليه تقسيم الأسبوع بين الصفوف لتقليل الكثافة ومحاولة حماية الطلاب من الإصابة بفيروس كورونا، إلا إن طلبه اترفض بدعوى إن الأوضاع الحالية لا تستدعي اللجوء إلى هذا الخيار!

الأزمة مش بتقف لحد عدد الطلاب في الفصول. الأرقام بتقول إن رغم الزيادة المستمرة في عدد الطلاب، فعدد المعلمين في انخفاض مستمر. عدد المعلمين في المدارس الحكومية السنة دي (2021/2022) انخفض إلى 897 ألف و69 معلم، بعد ما كان 918 ألف و216 معلم في عام 2016/2017. ومن أهم أسباب انخفاض أعداد المدرسين هو تدني الأجور بشكل شديد، بجانب وقف التعيينات والتوظيف من قبل الوزارة. ايه السبب في ده؟ حسب وصف الوزير، "هناك عجز في قرابة 260 ألف مدرس، وهذا العدد سيتكلف في بند الرواتب حوالي 9-8 مليار جنيه سنويًا -حسب الحد الأدنى للأجور- وهذا مستحيل لأن فيه في الدولة أولويات"، ليوضح بكل صراحة أن التعليم مش من أولويات الدولة.



بالإضافة لكل ما سبق، فإن سياسة النظام قمعية تجاه أي تحرك طلابي للاعتراض على أداء المنظومة التعليمية، مثل يوم 21 مايو 2019 عندما تظاهر مئات من طلاب أولى ثانوي بعدة محافظات، بسبب عدم توافر شبكة لأداء الامتحانات من خلال التابلت الدراسي، لتقوم الشرطة بعدها بالاعتداء على الطلاب اللي كان أعمار بعضهم لسه لم تتعدى الـ16 سنة، وإلقاء القبض على عشرات منهم. وده بجانب قمع تظاهرات طلاب الثانوية العامة كل سنة تقريبًا، وكانت أعنف تلك المواجهات في يونيو 2016، عندما اعتصم مئات الطلاب أمام مبنى وزارة التربية والتعليم لتقوم الشرطة بإطلاق طلقات الخرطوش والغاز المسيل للدموع لفض الاعتصام بجانب اعتقال عدد من الطلاب.

نضال الطلاب لتحسين جودة التعليم لا ينفصل عن المعلمين. آخر مظاهرات للمعلمين لرفع أجورهم وتحسين جودة التعليم كانت في يونيو ويوليو 2019 أمام مجلس الوزراء، احتجاجًا على عدم تجديد عقودهم للعمل بالمدارس (لمدة 3 شهور) من جانب وزارة التربية والتعليم، والتي تم مواجهتها بحصار أمني مشدد وتهديدهم بالحبس في حالة استمرارهم.

وعلى المستوى النقابي، تسيطر الدولة على نقابة المهن التعليمية الرسمية، وده دفع المعلمين لإنشاء نقابتهم المستقلة بعد ثورة يناير عام 2011، ولكن بدأ التضييق عليها من عام 2015 زي كل التنظيمات النقابية، حتى أصبحت شبه متوقفة دلوقتي، وده بجانب اعتقال الدكتور محمد زهران مدير إدارة الموهوبين بوزارة التربية والتعليم، وعضو مجلس إدارة اللجنة النقابية لنقابة المهن التعليمية بالمطرية، ومؤسس تيار استقلال المعلمين، من منزله في فبراير 2020 بعد نشره بوست تحدث فيه عن مشاكل التابلت الخاص بالثانوية العامة، وحُكم عليه بالسجن 6 أشهر بتهمة سب وقذف وزير التربية والتعليم ونشر أخبار كاذبة عبر فيسبوك.

كل الإجراءات دي تسببت في هذه الصورة، لأن الخطأ مش من مدير مدرسة أو إدارة تعليمية بس، ده خطأ في منظومة التعليم بشكل كامل وخلل في أولويات الدولة بشكل كامل، لأن بالتأكيد لما يتم إنفاق 74.7 مليار جنيه السنة دي كأجور للرئاسة ومجلس الوزراء والنواب والأجهزة الرقابية، وإنفاق 10.5 مليار جنيه خلال خمس سنين لشراء خمس طائرات رئاسية جديدة من ضمنها طائرة "جامبو جيت" اللي تكلفة شرائها بلغت 6.5 مليار وتم شرائها من عدة أشهر، كل ده رغم وجود أسطول طائرات رئاسية مكون من 24 طائرة، وفي نفس الوقت الامتناع عن دفع 8 مليار جنيه إضافية كأجور لتشغيل 260 ألف مدرس بسبب زيادة التكاليف!

وفي حين إن في التقديرات الرسمية مصر محتاجة 250 ألف فصل لحل مشكلة الكثافة في الفصول بتكلفة 130 مليار جنيه، ومفيش إمكانية لعمل ده بسبب ميزانية التعليم الضئيلة، أنفقت الحكومة سنويًا 800 مليار جنيه على مشاريع الطرق والكباري حسب تصريحات السيسي، وتعاقدت على إنشاء قطار سريع بتكلفة 360 مليار جنيه يربط بين منتجع الجلالة بالعين السخنة والعلمين الجديدة مرورًا بالعاصمة الإدارية، وبتنفق مئات الملايين لإنشاء القصور الرئاسية والمقار الحكومية الجديدة، وبتسابق الزمن لبناء أطول برج في إفريقيا وأكبر جامع وكنيسة، بجانب إنشاء 43 سجون جديد من بينهم الـ8 اللي أعلن السيسي عن افتتاحهم قريبًا.

هؤلاء شركاء في اضطهاد النساء

بقلم: ماجي صباغ ومصطفى عبد الغني



"الرئيس الإنسان".. "السيسي أب لكل المصريين". إذا بحثت بعبارات كهذه على يوتيوب، سوف تجد في الأغلب فيديو دعائي من إحدى القنوات الداعمة للنظام تصور السيسي على أنه أب لكل المصريين، وأنه يولي اهتمامًا خاصًا بالنساء. ولأن كل دعايته تسقط دائمًا عند أول موقف حقيقي، ظهر علينا في مكالمة مع الشيخ مبروك عطية ليكشف لنا الوجه الحقيقي للرئيس الأب "المنحاز للنساء".

في إحدى حلقات برنامج "يحدث في مصر"، الذي يُعرض على قناة MBC مصر ويستضيف الشيخ مبروك، أحد أشهر الوجوه الإعلامية في مجال حل المشاكل الأسرية وتقديم النصائح المستندة إلى تعاليم الدين الإسلامي، استضاف البرنامج امرأةً تعرضت للعنف الجسدي على يد زوجها، الذي أصابها بأضرار بدنية ونفسية، فما كان من الشيخ إلا أن اختلق قاعدةً تقول: "مِن يوم ما ربنا خلق العالم إلى يوم القيامة، النساء مبالغات في الشكوى"!

وفي مداخلة تليفونية في الحلقة التالية من البرنامج نفسه، تحدث الرئيس للشيخ مبروك بإجلال، قائلًا: "أنا مش هقول ملحوظة ولا حاجة، العلماء الأجِلّاءماينفعش نقول عليهم ملحوظات"، بينما عاتبه على إرسائه تلك القاعدة دون مراعاة اختلاف وتنوع ثقافة المشاهدين، حتى لو الكلام الذي ذكره الشيخ "له أسانيده ووجاهته العلمية والفكرية" على حد قول السيسي.

فالمرأة من وجهة نظر الشيخ ورئيسه، "بطبيعتها"، كثيرة الشكوى والثرثرة، وتميل في وجهة نظرهم إلى تضخيم حجم معاناتها، وبالتالي فإن القاعدة هي التشكيك في شهادات النساء اللائي يتعرضن للعنف، بل وتبرير قبول التعنيف الجسدي للنساء.

أرسى الشيخ مبروك هذه القاعدة، التي لا تمت للعلم بصلة، إنما تنم عن جهل بالعلوم الطبيعية والإنسانية، وهي في الواقع تضليلٌ متعمد واستغلال لنفوذه وتأثيره كأحد رجال الدين لفرض سيطرة الأفكار التي تمجد الذكر في المجتمع فيما تقلل من شأن النساء وتلصق بهن صفات الضعف والغباء والثرثرة.

أما السيسي، فقد تقمَّص في تلك المداخلة الدور المفضَّل له، وهو دور الأب الواعظ، ليتماهى هو الآخر مع العنف الأسري ويؤيد كلام الشيخ مبروك، مضيفًا أن هذا الرأي له "أسانيده العلمية والفكرية"، فيما لم يذكر الرئيس ولا الشيخ مبروك سندًا علميًا واحدًا من تلك الأسانيد، حتى أن هذا الجهل لم يستفز المذيع ليستوضح من الشيخ أسانيده العلمية التي تخفى علينا جميعًا!

يتمحور خطاب النظام بوجهٍ عام إزاء المرأة حول رؤية رجعية، فقط باعتبار المرأة أم وأخت وزوجة، أي فقط باعتبار الصلة التي تجعلها تابعة للرجل بهذا الشكل أو ذاك، وليس بصفتها طالبة وعاملة ومنتِجة.. بل ومناضلة أيضًا. لكن خطاب السيسي لا يقتصر تجاه النساء بشكلٍ عام على ترسيخ مثل هذه الأفكار الرجعية، بل أيضًا يتقاطع تاريخه القمعي، ضد الفئات السياسية المعارضة وحتى الفئات الاجتماعية المهمشة وخاصة النساء، مع ما تواجهه النساء من المجتمع الأبوي في مصر.

السيسي، المسئول عن كشوف العذرية في مارس 2011، هو نفسه السيسي الذي حبس نظامه فتيات التيك توك وأغلق قضية الفيرمونت وقضية فتاة ميت غمر. يتعامل السيسي مع المشكلات الاجتماعية بعقلية الأب الذي يسمع الجميع كلامه لأن المسدس في يده الأخرى. نسخة أكثر عنفًا ودموية من الأب المعنِّف ولكنها تسير على نفس مبادئه. إذا كان المجتمع يضطهد المرأة، فإن النظام يعيد تدوير وتكريس هذا الاضطهاد قولًا وفعلًا.

لا مجال للشك أن مثل هذا التعقيب الذي أدلى به السيسي لا يجب أن يلقى من المنظمات النسوية والحقوقية أي استحسان أو ثناء، فهو بعيد كل البعد عن التقدمية والمساواة التي تنادي بها تلك المنظمات. وأي نضال من أجل حقوق المرأة، ضد العنف والإخضاع والاضطهاد، يجدر به أن يستنكر مثل هذا التعقيب.

ما تحتاجه القضايا النسوية في مصر هو جموع النساء، وكل من يدعم قضايا المرأة، من أجل حشد الضغط لتحدي الخطاب المحافظ، بل والرجعي، الذي يعيد النظام تدويره وتكريسه بالقول والفعل. أما الرضا بمداخلة هاتفية للسيسي، وفي الوقت نفسه تجاهل تأييده الضمني لقهر المرأة بادعاء "أسانيد علمية"، فهو يعبر عن رؤية ستحطِّم أي أمل في إحداث أي تغيير جذري في المجتمع ضد قهر النساء والسلطة الأبوية.

وقفة احتجاجية لأهالي «الوراق» ضد إغلاق الوحدة الصحية بالجزيرة

بقلم: ممتاز يحيى

نظم العشرات من أهالي جزيرة الوراق وقفة احتجاجية، أمس عقب صلاة الجمعة، احتجاجًا على إغلاق الوحدة الصحية الخاصة بالجزيرة، وأقاموا اجتماعًا حضره عدد من شيوخ وقيادات الأهالي لإعادة إحياء مجلس عائلات جزيرة الوراق.

كانت الوحدة الصحية قد أعلنت إغلاقها "للصيانة" يوم 20 أكتوبر الماضي دون الإعلان عن موعد لعودة العمل بها، ليُفاجأ الأهالي بعدها بأيام بنقل الأدوات والأجهزة الطبية خارج الجزيرة.

ويأتي ذلك بالتزامن مع مرور عام على إغلاق مكتب البريد داخل الجزيرة، مما تسبب في زيادة معاناة أهالي الجزيرة خاصة كبار السن، لاضطرارهم الانتقال خارج الجزيرة للحصول على معاشاتهم.

يأتي ذلك وسط أنباء تفيد بإغلاق المدرسة الابتدائية والإعدادية الموجودة بالجزيرة بدايةً من الفصل الدراسي الثاني، وتوزيع الطلاب على مدارس أخرى في محيط الجزيرة. ويخشى الأهالي من إغلاق المدرسة لزيادة مشقة الدراسة على أبنائهم، وربما تكون تلك رابع الخدمات الحكومية التي يُحرم منها أهالي الجزيرة خلال عام عقب إغلاق مكتب البريد ونقطة الشرطة والوحدة الصحية، ليتبقى للأهالي فقط محطة المياه والمعديات التي يخشون أن يُحرموا منها خلال الفترة المقبلة.

تعد تلك الخطوة من ضمن الخطوات الأخيرة التي تسعى الحكومة من خلالها لتهجير أهالي الجزيرة عن طريق إغلاق جميع الخدمات في الجزيرة، بجانب تضييق الحصار الأمني على المعديات المخصصة للعبور إلى الجزيرة، ليصل الحد إلى عدم السماح سوى بنقل الطعام فقط داخل الجزيرة خلال هذا الأسبوع.

1989: الثورات التي أجهزت على الستالينية



في مثل هذا الشهر قبل 33 عامًا، في 9 نوفمبر 1988، انهار سور برلين الذي أُقيمَ عام 1961، وفي خضم ذلك اكتسحت الحركات الجماهيرية أوروبا الشرقية بأسرها، ونجحت في إسقاط نظم الحكم الستالينية التي ادعت الاشتراكية. يقدم لنا مارك توماس هذه المقالة حول: ذكرى الأحداث الصاخبة للعام 1989.

في بداية العام 1989، بدت أنظمة الحزب الواحد التي حكمت أوروبا الشرقية حصينة تمامًا، مثلما بدت طيلة فترة حكمها في الأربعة عقود ونصف العقد السابقين على هذا العام. ومع نهاية العام سقطت معظم تلك الأنظمة وكان الباقي منها في طريقه للانهيار السريع. لقد تغير كل شيء بعد انتفاضة شعبية حوكم على إثرها الديكتاتور الروماني نيقول شاوشيسكو وأُعدِم يوم رأس السنة عام 1989 (تم بث ذلك لكل العالم على التلفزيون).

كان انطلاق الأحداث مثيرًا جدًا، بالرغم من أن بداية الأحداث كانت محدودة بالنسبة لما حدث بعدها. في بولندا، كان قادة حركة "تضامن" النقابية قد تم دعوتهم في فبراير 1989 للتفاوض حول الاشتراك بالسلطة مع البيروقراطية الستالينية الحاكمة نفسها التي كانت قد قمعتهم بقسوة قبل ذلك بـ8 سنوات. حدث ذلك بعد أن نجحت تضامن باكتساح غير مسبوق في الانتخابات.

ظهر أول شرخ في أنظمة رأسمالية الدولة، التي بدت يائسة، حين كانت تحاول الاستجابة للأزمات الاقتصادية من خلال الاصلاح من أعلى لحل هذه الأزمات ولتفادي حركات جماهيرية أو ثورات من أسفل. تعمقت الشروخ عندما فتح النظام الحاكم في المجر، الذي كان يتطلّع إلى عقد صفقة مع المعارضة، الحدود مع النمسا، وهذا يعني خرق "الستار الحديدي" الذي كان يفصل بين شرق أوروبا وغربها.

«لعبت النضالات العمالية الضخمة دورًا مركزيًا في إزاحة أنظمة الحكم التي ظنَّ الكثير من اليساريون، خطأً، أنها دول عمالية»

لم يكن هذا هو الشيء الوحيد، فالمحاولات الحَذِرة من النظام الاستبدادي للإصلاح من أعلى قد خلقت مساحة لمعارضة ضخمة من أسفل كي تنفجر فجأة. لم يظهر ذلك بوضوح في أي مكان بقدر ما ظهر في الجبهة الأمامية للإمبراطورية السوفييتية –ألمانيا الشرقية. عندما انتهز الألمان الشرقيون، الذين كانوا يقضون إجازاتهم في المجر، الفرصة وذهبوا إلى النمسا، زادت الثقة لدى أولئك الذين عادوا إلى أوطانهم. حينها بدا الاحتجاج ممكنا والقمع ليس حتميا. اتسعت المظاهرات بشكل مثير حيث حضر الآلاف اجتماعات حاشدة وجاب المتظاهرون شوارع مدينة لايبزج والعديد من المدن والبلدات عبر ألمانيا الشرقية.

أطلقت الشرطة هجماتها الشرسة، لكن النظام الحاكم كان مترددا في إطلاق عنان قمع أكثر وحشية. وبدلًا من استخدام العنف، سقط إريك هونيكر في منتصف أكتوبر من منصبه بعد أن كان السكرتير العام للحزب الشيوعي منذ عام 1971، مما أعطى الجماهير الشعور بالانتصار. وهكذا قد بدأ السد ينفجر حقًا.

نقطة التحول الحقيقية أتت بعد ذلك بثلاثة أسابيع عندما عندما أعلن النظام الحاكم رفع كل القيود على الانتقال إلى ألمانيا الشرقية، حينها تدفقت حشود غزيرة من الجماهير يوم 9 نوفمبر لتحطيم أحجار سور برلين (الذي كان قد أُقام عام 1961 لإيقاف تدفق العمالة الماهرة إلى أوروبا الغربية) والانتقال إلى برلين الغربية، في ليلة مسرحية رمزية للثورة.

لم تكن أحداث أوروبا الشرقية معزولة عن تلك التي حدثت في الاتحاد السوفييتي نفسه. كانت محاولات قسم من البيروقراطية للبدء في إعادة هيكلة الاقتصاد وتوجيهه نحو السوق، تحت قيادة ميخائيل جورباتشوف. وبشكل ملحوظ، كان ذلك مرتبط بأن الدبابات السوفييتية لن تكرر ما فعلته لكسر الانتفاضات الجماهيرية في المجر عام 1956 أو تشيكوسلوفاكيا عام 1968.

وفي المقابل، انهار رأس الطرف الغربي من "الإمبراطورية الخارجية" للاتحاد السوفييتي في برلين، وبدأ الانهيار يزحف شرقًا، حيث كانت "الامبراطورية الداخلية" نفسها قد بدأت في التفكك السريع من دول البلطيق (لاتفيا وأستونيا وليتوانيا) إلى القوقاز. انتشرت الاحتجاجات وانفجرت الحركات الوطنية، وقام عمال المناجم بإضرابين قويين هزوا بهم البلاد في 1989 و1991، حيث تحرك العمال عفويا ولأول مرة منذ أواخر العشرينات. ومع نهاية 1991، تم الاعلان رسميا عن تفكك الاتحاد السوفييتي.

كتب الاشتراكي الثوري البريطاني توني كليف في ديسمبر 1989: "إننا نشهد أكبر وأقوى زلزال للنظام الاجتماعي والسياسي في أوروبا الشرقية. زلزال يسترجع ذكريات عام 1848 وعام 1917".

لعبت النضالات العمالية الضخمة دورًا مركزيًا في إزاحة أنظمة الحكم التي ظنَّ الكثير من اليساريون، خطأً، أنها "دول عمالية". بينما في الحقيقة مثّلت تلك الأنظمة ديكتاتوريات لرأسمالية الدولة المبنية على التراكم التنافسي والاستغلال تماما مثل نظرائهم في الغرب.

كان كليف محقًا، فقد انهارت تلك الأنظمة المستبدة (ألمانيا الشرقية، تشيكوسلوفاكيا، وبالتأكيد الاتحاد السوفييتي) وأصبحت فقط تمثل موضوع للفضول التاريخي لمن هم تحت الثلاثين من العمر. مكاسب هائلة تم انتزاعها في تنظيم النقابات المستقلة والانتخابات النزيهة والاجتماعات الشعبية التي أصبحت جزء من الحياة اليومية. ولكن المكسب الأكبر أن الستالينية – الجريمة الأبشع التي تم ارتكابها في حق الاشتراكية- قد ذهبت إلى مزبلة التاريخ.

ورغم أن جذور السلطة الطبقية كانت قد اهتزت بشدة، ربما بأكثر قوة في ألمانيا الشرقية، إلا أن هذه السلطة قد نجت في النهاية وعادت في أشكال جديدة. وكان هذا جزئيا بسبب أن هرولة الحكام القدامى نحو السوق الحر قد خلقت أوهاما ضخمة لدى الناس العاديين فيما قد يجلبه لهم هذا السوق. كل هذه الآمال الوهمية قد تحطمت. حيث أن الانهيار الاقتصادي العميق، الذي ميَّز مرحلة الانتقال إلى السوق الحر في دول الكتلة الشرقية، قد عاد ليثار الآن بأزمة مالية أكثر حدة وركود أكثر عمقا وقسوة.

*** المقال بقلم مارك توماس - مجلة سوشياليست ريفيو البريطانية**

مظاهرات غاضبة في جلاسكو بالتزامن مع قمة المناخ للأمم المتحدة

ترجمة: سيد صديق

انطلق ما يقرب من 10 آلاف متظاهر في مظاهراتٍ غاضبة، يوم السبت الماضي، ضد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي في جلاسكو، أكبر مدن إسكتلندا.

بدأ اليوم ببعض الارتباك في المدينة بعد أن أغلق المتظاهرون الجسور. وقال خافير، الذي سافر من إسبانيا وانضم إلى المتظاهرين في قطع الطريق، لصحيفة العامل الاشتراكي البريطانية: "هذا النوع من الحركة المباشرة هو أفضل طريقة لكي تُسمَع أصواتنا وللتمرد على النظام". وأضاف: "إذا كان أولئك الذين في السلطة لا يحلون المشكلة، فسوف نواصل هذه التحركات".

امتلأ متنزه كيلفينجتون، الذي تجمَّعت فيه المظاهرة، بالمحتجين. وقالت الطالبة جيني، إحدى المشاركات في المظاهرة، في حديثها لصحيفة العامل الاشتراكي: "من المحزن أن نشهد ما تفعله الشركات الكبرى بالأرض. الكثير من الناس في سني يكترثون بالمناخ، ولهذا نحن بحاجةٍ إلى التظاهر".

سافر الكثير من المتظاهرين آلاف الأميال للمشاركة في مظاهرات جلاسكو أثناء قمة الأمم المتحدة لتغير المناخ. وقال رؤوف، أحد أعضاء حملة "تمرد ضد الانقراض"، الذي سافر من تونس للمشاركة في المظاهرة: "التلوث الكيميائي مشكلةٌ هائلة في تونس. كل يومٍ يُلقى 16 ألف طن من المواد الضارة، بما فيها اليورانيوم، في البحر". وأضاف: "يؤثر هذا على صحة الناس، وهناك كثيرون يموتون بسبب السرطان".



وقال رؤوف إن الحركات الاجتماعية، بما في ذلك الحركة ضد التغير المناخي، قد تنامت في تونس في أعقاب ثورة 2011. وأوضح: "بعد الثورة، لم نرد أن نظل صامتين أكثر من ذلك". وتابع: "أخيرًا بدأ الناس يستيقظون، خاصةً بعد أن أصبحوا يشهدون درجات حرارة أعلى. ارتفعت درجات الحرارة الصيف الماضي إلى 51 درجة مئوية -من الصعب تجاهل ذلك".

انضم إلى المظاهرات أيضًا نشطاءٌ من السودان والهند وفلسطين وأوغندا. وقالت إيناس، طالبة سودانية، لصحيفة العامل الاشتراكي: "الوضع يتفاقم في السودان بسبب التغير المناخي. الظروف التي أشعلت بالأساس الثورة السودانية في 2019 قد ساءت كثيرًا بالفيضانات، التي لم يُشهَد لها مثيل في بلدنا الصحراوي في معظمه". وتابعت: "هذه الفيضانات قتلت أناسًا كُثُر، ودفعت آخرين إلى النزوح بسبب التغير المناخي". وأضافت: "من المهم أيضًا أن نقول إن قادة العالم كافة الذين يحاولون مدَّ مخالبهم الإمبريالية على السودان حاضرين في قمة المناخ".

ردد الوفد السوداني هتاف "الحكم المدني في السودان" في المظاهرة. وتظاهر النشطاء الهنود تضامنًا مع فلاحي الهند، الذين انتفضوا ضد حكومة ناريندرا مودي اليمينية المتطرفة.

سادت الشعارات الجذرية خلال المظاهرة، وكذلك اللافتات التي ربطت بين أزمة المناخ والرأسمالية. وظهر في المسيرات الكثير من أعضاء النقابات، بما في ذلك اتحاد العاملين بالخدمات العامة (Unison)، واتحاد نقابات GMB، والاتحاد الوطني للتعليم (NEU)، والمعهد التربوي الإسكتلندي (EIS) وهو أقدم نقابة للمعلمين في العالم، واتحاد الجامعات والكليات (UCU).

وقالت مارجريت، العضوة باتحاد العاملين بالخدمات العامة، إنه من الضروري الإصرار على "تحولٍ عادلٍ ووظائف صديقة للبيئة". وأضافت: "لا يشعر العاملون بأن لهم صوتًا مسموعًا، لكن المشاركة في احتجاجاتٍ مثل هذه تجعلنا نجهر بما نريد. نحن بحاجةٍ إلى المزيد من الشباب المهتمين بالنضال ضد التغير المناخي في النقابات. ونحن بحاجةٍ أيضًا أن نخبرهم أننا حين ننظم أنفسنا كعمال نصبح أكثر تأثيرًا".

وقالت مارجريت إن على الحركة النقابية مواصلة العمل من أجل تعميق الروابط مع الحركة ضد تغير المناخ بعد قمة المناخ للأمم المتحدة.

اتفقت إيفا، الطالبة الاشتراكية من إدنبرة، على ذلك، قائلةً: "في المعركة ضد تغير المناخ، نقف نحن في جانب، وهم في الجانب المقابل ضدنا. على العمال أن يتمسكوا بذلك. الوضع المناخي هشٌّ للغاية، لكن أولئك القابعين في السلطة لن يفعلوا شيئًا لإنقاذه بسبب الوضع المتميز الذين هم فيه". وأضافت: "نحن بحاجةٍ إلى مجتمعٍ من نوعٍ مختلف ... ونحن بحاجةٍ أيضًا أن نقول إن الثورة هي السبيل للوصول إلى هذا المجتمع".

أظهرت الاحتجاجات في جلاسكو عمق الغضب ضد التقاعس بشأن التغير المناخي في مؤتمر الأمم المتحدة.

*** التقرير بقلم صوفي سكواير - صحيفة العامل الاشتراكي البريطانية**

بمجرد التلويح بالإضراب..

عمال هوليوود يصلون لاتفاق مع شركات الإنتاج لتحسين الأجور وظروف العمل

بقلم: مصطفى عبد الغني

توصل ممثلو نقابة العاملين في مجال الترفيه في هوليوود (IATSE) إلى اتفاق مع ممثلي شركات الإنتاج السينمائي والتلفزيوني لتحسين أوضاع العمل وزيادة الأجور بعد تصويت أعضاء النقابة لصالح الإضراب العمالي في وقت سابق. وسيصوت أعضاء النقابة على الاتفاق الذي توصلت إليه المفاوضات الأخيرة في وقت لاحق، ولكن تم الإعلان عن تعليق الإضراب.

وحسب تصريحات النقابة، تضمن الاتفاق، الذي لم تُعلن تفاصيله الكاملة بعد، تحسين في الأجور وظروف العمل وزيادة سنوية وزيادة وقت راحة الطعام وساعات الراحة اليومية والعطلات الأسبوعية والتعويضات.

وأعلنت النقابة، التي تمثل حوالي 60 ألف عامل، في بداية الشهر الحالي عن موافقة أعضائها على تنظيم إضراب عمالي، كان سيُعد الأكبر في تاريخ الصناعة، على مستوى الولايات المتحدة، قبل أن يصل ممثلو النقابة إلى اتفاق مع ممثلي شركات الإنتاج بداية الأسبوع الحالي.

وتمثلت مطالب أعضاء النقابة في تقليل ساعات العمل وزيادة رواتب أصحاب الدخول الأقل، خاصة العاملين في العروض الخاصة بمنصات البث، وتحسين ظروف العمل بشكل عام، ومنها إجراءات الأمن والسلامة وراحات الطعام والعطلات الأسبوعية.

وكشف العديد من العاملين خلف الكواليس في صناعة الترفيه خلال الأسابيع الماضية على مواقع التواصل الاجتماعي عن ظروف العمل الصعبة التي يعانون منها، مثل ساعات العمل الطويلة والمرهقة، وعدم قدرتهم على قضاء أوقات مع عائلاتهم، وقصر الاستراحات المخصصة لتناول الطعام، وجداول العمل المرهقة، والأجور المتدنية خاصة العاملين في إنتاج العروض لصالح منصات البث، حيث يعملون بالحد الأدنى للأجور المقرر من عام 2009.

أهالي الشيخ جراح يرفضون المساومة على حقوقهم



بقلم: كريم خالد

أصدر أهالي الشيخ بيانًا، الثلاثاء 2 نوفمبر، يرفضون فيه ما قدمته المحكمة العليا للاحتلال من مقترح لتسوية النزاع على وحدات الشيخ جراح.

وقد ذكر صلاح دياب، أحد أهالي الشيخ جراح في أحد اللقاءات، أن الاقتراح الذي قدمته المحكمة العليا للاحتلال يعطي لأهالي الحي حق الاستمرار في بيتهم لمدة 15 عامًا، لكن مع دفع 2400 شيكل سنويًا (ما يعادل 768 دولارًا أمريكيًا أو 12 ألف جنيه مصري)، والسماح بإجراء إصلاحات للمنازل من الداخل.

وهذا ما رفضه الأهالي في البيان، الذي جاء فيه:

"رفضنا بالإجماع التسوية المقترحة من قِبَل محكمة الاحتلال التي كانت ستجعلنا بمثابة "مستأجرين محميين" عند الجمعية الاستيطانية "نحلات شمعون" وتمهد تدريجيًا لمصادرة حقنا في أراضينا. يأتي هذا الرفض انطلاقًا من إيماننا بعدالة قضيّتنا وحقنا في بيوتنا ووطننا بالرغم من انعدام أي ضمانات ملموسة لتعزيز وجودنا الفلسطينيّ في القدس المحتلة من قبل أي جهة أو مؤسسة".

وأكد الأهالي في بيانهم أن الداعم لهم في قضيتهم هو الشارع الفلسطيني بقولهم:

"كان للشارع الفلسطيني دور مصيري في صياغة الرأي العام المحلي والعالمي ضد سياسات الاستعمار الاستيطاني، وبالتالي فإننا نعوّل عليه ألا يقع في فخ الاحتلال لتمزيق الوحدة الوطنية والحاضنة الاجتماعية التي حققناها سويًا الصيف الماضي في انتفاضتنا الشاملة ضد التطهير العرقي. نأمل من شعبنا العظيم أن يؤازرنا في تبعات موقفنا الرافض والتي نعلم أنها ستكون ثقيلة ولا يصدها إلا التكاتف الشعبي".

وقد حمل أهالي الشيخ جراح مسؤولية سرقة بيوتهم على حكومة الاحتلال والسلطة الفلسطينية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) والمملكة الأردنية الهاشمية، إذ قالوا في البيان:

"تتحمل حكومة الاحتلال بشكل كامل مسؤولية سرقة بيوتنا، كما تتحمل المسؤولية بشكل موازي السلطة الفلسطينية، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) والمملكة الأردنية الهاشمية، التي بنت الشيخ جراح كمشروع لإسكان اللاجئين عام 1956 وأعطتنا الحق الكامل في ملكية الأرض. نطالب المجتمع الدولي -الذي ندد دائما ضد تهجيرنا وأسماه جريمة حرب- أن يقف عند مسؤولياته ليردع المحاكم الإسرائيلية عن طردنا من حيّنا الذي سكنّاه ودافعنا عنه لأجيال وأجيال".

انتهاكات الاحتلال.. ما بين الأسرى والمجتمع المدني الفلسطيني

بقلم: كريم خالد

شهد المجتمع الفلسطيني خلال الأيام الماضية العديد من الانتهاكات على يد الاحتلال الصهيوني، خصوصًا في ملف الأسرى والمعتقلين، وانتهت يوم الجمعة 22 أكتوبر بإعلان 6 منظمات للمجتمع المدني منظمات إرهابية.

رصدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية خلال الثلاث أشهر الماضية، من يوليو حتى سبتمبر، 1282 حالة اعتقال، بينهم 160 طفل كلهم من القدس، ومن بين المعتقلين 37 سيدة.

وبالنسبة للاعتقال الإداري، فقد وصلت أوامر الاعتقال إلى 310 حالة منهم 88 أمر جديد و222 أمر تجديد في نفس الفترة.

وقد استمر 6 من الأسرى المعتقلين إداريًا في إضرابهم المفتوح عن الطعام داخل سجون الاحتلال، احتجاجًا على اعتقالهم الإداري، وهم: كايد الفسفوس - مضرب منذ 104 يومًا، مقداد القواسمة - مضرب منذ 97 يومًا، علاء الأعرج - مضرب منذ 79 يومًا، هشام أبو هواش - مضرب منذ 70 يومًا، شادي أبو عكر - مضرب منذ 63 يومًا، عيّاد الهريمي - مضرب منذ 34 يومًا.



وتشير مؤسسات الأسرى وحقوق الإنسان إلى أن عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال بلغ حتّى نهاية شهر سبتمبر 2021، نحو 4600 أسير، منهم 35 أسيرة فيما بلغ عدد المعتقلين الأطفال والقاصرين في سجون الاحتلال نحو 200، وعدد المعتقلين الإداريين إلى نحو 500.

وأكدت الهيئة القيادية العليا لأسرى حماس داخل سجون الاحتلال أن عشرات الأسرى يستعدون لخوض معركة الإضراب المفتوح عن الطعام تضامنًا مع الأسرى الستة المضربين عن الطعام رفضًا للاعتقال الإداري.

وأعلن وزير أمن الاحتلال بيني غانتس يوم الجمعة 22 أكتوبر 6 مؤسسات فلسطينية تعمل في مجال حقوق الإنسان ورعاية الأسرى والتنمية منظمات "إرهابية".

القرار يضم كل من مؤسسة "الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان"، و"الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين"، و"الحق"، و"اتحاد لجان العمل الزراعي"، و"اتحاد لجان المرأة العربية"، و"مركز بيسان للبحوث والإنماء".

«لعبة الحبار».. التجلي العنيف للرأسمالية



ترجمة: محمد محروس

يتمتَّع مسلسل "لعبة الحبار - Squid Game" الذي تبثه منصة نتفلكس بشعبية كبيرة، لكن لأسبابٍ متناقضة. فهو يمثل نقدًا صارخًا للرأسمالية في مراحلها الأخيرة، وفي الوقت ذاته، يفرِّغ نقده للرأسمالية من خلال الانخراط في التيارات الرأسمالية المعاصرة للإنتاج الإعلامي.

لا شك أن مسلسلًا كهذا يجذب الانتباه لهذا النقد الاجتماعي الحاد، لكن هل هذا ما يفسر الاهتمام الذي يحظى به؟

"لعبة الحبار" هو أول مسلسل كوري جنوبي يحظى بمثل هذا الاهتمام العالمي غير المسبوق (على الرغم من أن الدراما الكورية حاضرةٌ منذ فترة طويلة ولها جمهورٌ عالمي قوي جدًا). وقد لاقى الإنتاج الثقافي الكوري الجنوبي الأخير، الذي يتناول الطبقية والإمبريالية العالمية، مثل فيلم Parasite والنسخة الجديدة من فيلم Snowpiercer، إعجاب الغرب أيضًا.

بيد أن ما يتحد حوله الجميع، رغم تلك التناقضات، هو النغمة المربكة للمسلسل فيما يتعلق بمعالجته للعنف. فقد أدرك كل نقدٍ للمسلسل الطريقة التي يتناول بها العنف.

تُوجَّه وتيرة كل حلقة من المسلسل نحو المدى الذي تصل إليه لعبة الحبار من الدموية والعنف، ومع ذلك، فهي مبررة على أساس المساواة في المعاملة والفرص العادلة. يمكن وصف السمة الجمالية للعنف الذي يظهر على الشاشة بأنه عديم الرحمة. فلم يدخر صانعو المسلسل أي جهد لإبراز كل جسد يُقتل، أو يُصفع، أو يُشوَّه، أو يُلقى به بعيدًا.

هذه الصدمة وهذا العنف هما أكبر نقد يحمله المسلسل للرأسمالية. فهذه هي الصور التي تعودنا عليها، استأنسها خيالنا حتى أصبحنا نشعر بسعادة غامرة من الألعاب التي تقتل. أي شيء ليس مثيرًا يبدو بعيدًا جدًا عن الواقع العنيف الذي اعتدنا عليه الآن. في الواقع، إن الحلم بموت الرأسمالية وإحياء علاقاتنا الإنسانية، يبدو الآن خارجًا عن المألوف. حتى ألطف المشاهد في النهاية تشعر وكأنها قد يكون لها أجندة وراءها، وجنون العظمة الذي تغرسه تلك اللعبة التي يظفر فيها الفائز بكل شيء، يصبح هو الجوهر الوحيد المتبقي لك.

ومع ذلك، لم يُقدر كل مشاهدي المسلسل هذا النقد للثقافة الكورية الجنوبية بشكل خاص وللرأسمالية بشكل عام، بينما البعض كتبوا تغريدات متسلسلة على منصة تويتر توضح بالتفصيل جميع الانتفاضات والأحداث العنيفة الحقيقية التي تم استعارتها خلال مشاهد المسلسل.

يمكن الحكم على العنف بأشكالٍ مختلفة، إذا كان بإمكانك اكتشافه. في خضم العنف الوحشي للألعاب، يتحدث الشخصية المركزية جي هون عن ذكرياته عن إضراب خاضه مع زملائه في عملهم بأحد أفرع مصانع السيارات، الذي تم تسريحهم منه بعد 10 سنوات. أدت تلك الأحداث إلى وفاة زميله في العمل. يقول البطل أن ساعة الخدمة الليلية التي قضاها في أحداث العنف داخل إقامة اللاعبين ذكَّرته بالتناوب في الاعتصام بالمصنع. لم تكن ذكرياته السابقة دموية، ولكنها أشارت، بصورةٍ مشوشة، فقط إلى ما يلهم بالحزن والتضامن المحتمل.

تذكَّر اللاعب الأكبر هذه اللحظة، فقال: "نعم، أتذكر أنه كان إضرابًا كبيرًا، وتُوفي أحد العمال هناك". لكن بعدها، نعود إلى اللعبة، وإلى المسلسل، حيث سيموت الكثيرون على الشاشة.

قد يشاهد البعض هذا المسلسل من أجل تفضيلهم للدراما الكورية التي اكتشفها جمهور وسائل الإعلام العالمية بفضل ما تقدمه منصة نتفلكس. يصبح العنف رائعًا لأنه جونج يو يصفع لي جونج جاي والعكس، ويصبح نقد الرأسمالية لنفسها رائعًا، وقابلًا للاستهلاك ومريحًا عندما يكون مبهرًا، وداميًا، ونازعًا للحساسية، وبراقًا من الوجوه اللامعة.

هؤلاء نجومٌ كبار لا يتم تقديرهم إلا عندما يرعى الشمال العالمي النقد المُوجَّه له هو نفسه على منصاتٍ مثل نتفلكس. تم تجاهل مخرج المسلسل هوانج دونج هيوك من قبل العديد من دور الإنتاج، والآن قام جيف بيزوس بالتغريد إشادةً بـ"إستراتيجية تدويل" نتفلكس للعروض "الغامضة"، أي البرامج غير الناطقة بالإنجليزية.

لكن للأسف، تمثل لعبة الحبار مشهدًا للرأسمالية، ونتاجًا لتناقضاتها العنيفة. فنحن بحاجة إلى تركيز انتباهنا كمشاهدين مثقفين وماركسيين على علاقات القهر والاستغلال التي يتم حجبها خلف الصور الدموية المذهلة.

لماذا يتحدث الأغنياء والأقوياء في لعبة الحبار عن كونهم "gganbu" (يتشاركون هدفًا مشتركًا، كونهم جماعيين وليسوا فرادى)، بينما يضعون الفرائس المثقلة بالديون الذين يجدونهم في لعبةٍ عنيفة ضد بعضهم البعض؟ هل هو تعطشٌ للدماء أم حاجةٌ لتبرير نظام يخفي العنف والفردية في الخارج مع وجود نظام خاضع للرقابة في الداخل هو نفسه في النهاية ولكن مع القواعد الموضحة وبالتالي "العادلة" إلى حد ما؟

هذه لعبةٌ تبدو أفضل من تلك الموجودة بالخارج، لكنها لا تزال تسحق الوحدة بين الناس، وتقوِّض تضامنهم الخطير، وتضع بقاءهم على قيد الحياة ضد بعضهم البعض لشعورهم بالإنسانية مرة أخرى، في حين تخفي كل ذلك كلعبةٍ يلعبها الأطفال.

*** المقال بقلم بريرنا سابرامنيان - موقع "الاشتراكي" الكندي**

فيلم «ريش».. الواقع أسوأ

بقلم: ماجي صباغ ومصطفى عبد الغني

تعود بداية وصاية أدوات السلطة على الأعمال السينمائية وتوجيه التهمة المعلبة "تشويه سمعة مصر" إلى ستينيات القرن الماضي، حين تدخلت الأجهزة الرقابية التابعة للدولة بحذف بعض مشاهد من فيلم "يوميات نائب في الأرياف" (1969)، كشرط لإجازة عرضه، إذ صور الفيلم حياة الفلاحين في مصر بشكل أزعج السلطة.

ومنذ ذلك الحين أصبحت هذه التهمة جاهزة لتدخل الرقابة أو الهجوم على الأعمال السينمائية التي قد لا تتوافق مع توجهات السلطة التي تستخدم كل ما أتيح لها من أدوات رقابية ووسائل إعلام وحتى مرتزقة يقومون بتقديم بلاغات للنيابة ضد صناع العمل.

في مهرجان الجونة السينمائي انتفض أحد الممثلين في صالة العرض السينمائي أثناء عرض الفيلم المصري "ريش" وغادر القاعة وتبعه آخرون معلنين استيائهم من الفيلم الذي "يشوه سمعة مصر"، بحسب تعبيرهم. يصور الفيلم حياة الفقراء، لكن يبدو أنهم يعتبرون الفقر "تابو" في العمل الفني وليس مسموحًا لأحد الحديث عنه سوى رئيس الدولة!

في البداية، كان المشهد يوحي أن الممثل قد أصيب بحالة انتشاء وطني وسرعان ما تزول، ولكننا فوجئنا بصدور التعليمات -التي لا يخفى على أحد مصدرها- لكافة أجهزة الإعلام المرئية والمقروءة التي تسيطر عليها الدولة بشن حملة هجوم على الفيلم الحائز على جائزة في مهرجان كان السينمائي، موجهين للعمل نفس التهمة المحفوظة، وقد طالت الاتهامات إدارة مهرجان كان نفسه! صدرت التعليمات إلى مراسلي تلك القنوات والصحف بالانسحاب من مهرجان الجونة ومقاطعة أخباره، فيما كان رد فعل إدارة المهرجان هو إصدار بيان هزيل للدفاع عن الفيلم أعقبه منح الفيلم جائزة أفضل فيلم عربي.

رفعت ردود الفعل المتشنِّجة والمُفتعلة سقف التوقعات عما يعرضه الفيلم من صور الفقر المدقع الذي استفز مشاعر "الوطنجية"، ولكن ما رأيناه كان أدنى بكثير من مستوى التوقعات!

ربما أوحى حدة الهجوم على الفيلم أن العمل يعرض الحياة البائسة لسكان العشش والبيوت الصفيح المليئة بمشاهد تعاطي المخدرات والبلطجة والاغتصاب، وهي الصور التي قُدمت من قبل في أعمال سينمائية وواجهت نفس تهمة الإساءة المحفوظة. ولكن الفيلم حمل مفاجأة وخالف توقعاتنا.

> «شخصيات الفيلم ليسوا بالغرباء، ملامحهم موجودة بداخلنا وتفاصيل حياتهم القاسية والمملة هي نفس تفاصيل حياة الملايين من الكادحين في مصر، الذين أصبحوا مغتربين في عملهم وفي حياتهم الاجتماعية»

يتناول فيلم ريش حياة أسرة عامل في أحد المصانع الكبيرة ويتمتع بدرجة عالية نسبيًا من الأمان الوظيفي (عمالة منتظمة). هذا العامل محاصر بالديون ومتأخرات إيجار الشقة التابعة لإدارة الإسكان بالمصنع. يختفي الرجل بشكل فانتازي لتحل المرأة محله، وتتحمل كافة أعباء الأسرة بمفردها وتواجه الحياة القاسية دائمًا على الفقراء والأشد قسوة على امرأة قليلة الخبرة في الحياة، فتقع ضحية لعملية نصب واحتيال ومحاولة استغلالها جنسيًا.

يشير الفيلم إلى قضايا مهمة، مثل عمالة الأطفال وما تتعرض له العاملات في قصور الأثرياء من ردود فعل قاسية نتيجة أخذ العاملة لفتات الموائد. وسط كل هذه المعاناة، تضرب هذه السيدة مثالًا للصمود في مواجهة كل هذه الصعاب وظروف العمل القاسية وتهديدات وملاحقات صديق الزوج، وتحاول جاهدةً العبور بأطفالها الثلاث إلى بر الأمان.

فيلم ريش ليس صادمًا، فالأسرة الفقيرة محور الأحداث هي واحدة من ضمن أكثر من 3 ملايين أسرة تعولها نساء، طبقًا لتقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ويكفي أن نعرف أن نسبة 60% من هؤلاء السيدات أميات لنعلم مستوى المعيشة المتدني لهذه الأسر.

إن شخصيات الفيلم ليسوا بالغرباء، بل أن ملامحهم موجودة بداخلنا وتفاصيل حياتهم القاسية والمملة هي نفس تفاصيل حياة الملايين من الكادحين في مصر، الذين أصبحوا مغتربين في عملهم وفي حياتهم الاجتماعية، يجدون أنفسهم محاصرين بين إعلانات مدن ومنتجعات الأثرياء، وأعمال تلفزيونية تمجِّد أفراد أدوات السلطة القمعية، وإعلاميين موجهين بالريموت كونترول يشنون حربًا ضد فيلم واحد يتحدث عن معاناتهم!

تبقى علامة الاستفهام حول سبب غضب السلطة من عمل فني واحد بدون نجوم شباك يُعرض في مهرجان في منتجع بعيد تمامًا عن الجمهور يصور المستوى المعيشي المتدني لأسرةٍ في بلدٍ يبلغ الفقراء فيه 32.5% من سكانه وفقًا لتقرير البنك الدولي (أو 29.7% وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عام 2019-2020، أي قبل التأثيرات الاقتصادية لجائحة كورونا)، ويبلغ إجمالي الفقراء ومن هم عرضة للفقر 60% من سكانه (البنك الدولي). كل هذا في مقابل آلة إعلامية تنفق بسخاء وتستخدم كل أدوات الدعاية المتاحة وتملأ ساعات البث التليفزيوني في الدعاية تجميلًا لوجه النظام! ربما أغضبهم المشهد الأول العبقري لرجل يشعل في نفسه النيران في فناء المصنع بكل ما يحمله هذا المشهد من إشارات عميقة متروكة المشاهد.